السياسة الخارجيّة للمملكة العربية السعوديّة
فترة حكم الملك فهد بن عبد العزيز خلال الفترة من (١٩٨٢-٢٠٠٥)

الباحث/ عبد العزيز مريبد البجيدى العنزي

ملخَّص

تهدف تلك الدراسة إلى توضيح ثوابت السياسة الخارجيّة السعوديّة في عهد الملك فهد، وتوضيح دور القيادة السياسية متمثله فى الملك فهد فى إدارة السياسة الخارجية السعودية، فضلا عن توضيح مدى تغير الثوابت نتيجة للمستجدات الاقليمية والعربية والدولية التى حدثت خلال حكمه فى الفترة من (١٩٨٢-٢٠٠٥). لذا، تناولت الدراسة بالتفصيل المحددات الداخلية والخارجية للسياسة الخارجية السعودية، وعملية صنع السياسة الخارجية السعودية، والدوائر التى نشطت فيها السياسة الخارجية السعودية، وهى: الدائرة الخليجية، الدائرة العربية، الدائرة الإقليمية، والدائرة الدولية. وذلك من أجل الوقوف على مدى ثبات السياسة الخارجية السعودية. وقد توصلت الدراسة إلى نتائج عديدة أهمها: أولا، لم تتأثر السياسة الخارجية السعودية فى عهد الملك فهد بالمستجدات التى حدثت على المستوى الخليجى والعربى والإقليمى والدولى، بل ظلت سياستها مرتكزه على مبادئ وثوابت متمثلة فى: حسن الجوار، عدم التدخل فى الشؤون الداخلية للدول الأخرى، تعزيز العلاقات مع الدول الخليجية والعربية، وإقامة علاقات تعاون مع الدول الصديقة. ثانيا، لعب الملك فهد دورًا محوريًا في معالجة كثير من القضايا العربية والإقليمية والخليجية والدولية اهمها: القضية الفلسطينية، حرب الخليج الثانية، الحرب الأمريكية– البريطانية على العراق، وقضية الإرهاب.

الكلمات الدالة: السياسة الخارجيّة السعوديّة، الملك فهد بن عبد العزيز، المملكة العربية السعودية.

(ISSN: 2536 - 9555)

The Foreign Policy of the Kingdom of Saudi Arabia The Reign of King Fahd bin Abdul Aziz during the Period from 1982 to 2005

Abstract:

The current study aims to clarify the constants of Saudi foreign policy in King Fahd's era and examine the role of the political leadership, represented in King Fahd, in administrating Saudi Arabia's foreign policy, and also clarify the extent of changing constants as a result of regional, Arab, international developments that occurred during his rule (1982-2005). Therefore, the study has thoroughly examined internal and external determinants of foreign Saudi policy and the circles in which the US foreign policy affectively involved, namely: the Gulf, Arab, regional and international circles, in order to determine the extent of constancy of the Saudi foreign policy. The study has reached many findings, the most importan of which are: First, Saudi foreign policy during the reign of King Fahd was not affected by the developments that took place at the Gulf, Arab, regional and international levels. Rather, its policy remained based on constants and principles, which are: good neighborhood, non-interference in other countries' internal affairs, strengthening relations with the Gulf and Arab countries, establishing cooperative relations with friendly countries. Secondely, King Fahd played a pivotal role in dealing with many Arab, regional and international issues such as the Palestinian issue, the second Gulf war, the American-British war on Iraq, and the issue of terrorism.

Keywords: Saudi foreign policy, King Fahd bin Abdul Aziz, Kingdom of Saudi Arabia.

مقدمة

تُعتبر السياسة السعوديّة سياسة ذات طبيعة مميزة مبنية على عدد من المحددات الداخلية والخارجية، ولها طرقها وأساليبها الواضحة في استخدامها للوسائل التي تحقق أهدافها، وتعتمد المملكة العربية السعوديّة في سياستها الخارجيّة وعلاقاتها الدولية على الهدوء تجاه التعامل مع كافة القضايا الدولية والإقليمية، وعلى مبدأ عدم التدخل فى الشؤون الداخلية للدول ورفض أيّ تدخلات خارجية فى الشؤون الداخلية للمملكة.

ونظرًا لموقع المملكة الجغرافي المميز، ومركزها الديني واقتصادها القوى وسياستها المعتدلة، أصبحت تحتل مكانه دولية مرموقة جعلت منها مركز استقطاب إقليمي مهم، فضلا عمّا تتمتع به من احترام وسمعة حسنه على الصعيدين الإقليمي والدولي، فالمملكة ذات موقع جغرافي مميز، إذ تتوسط قارات أسيا وأوروبا وأفريقيا، كما تتوسط العالمين العربي والإسلامي، وهذا الموقع منحها استراتيجية خاصة وبالذات في مجال المواصلات والاتصالات بين دول وشعوب العالم، علاوة على ذلك فهي محاطة بأهم ثلاثة ممرات بحرية دولية، وهي مضيق هرمز عند مدخل الخليج العربي، ومضيق باب المندب وقناة السويس من جهة البحر الأحمر (مقبل،٢٠٠٧).

إشكالية الدراسة وتساؤلاتها

تكمن مشكلة الدراسة في محاولة معرفة التطورات التي مرت بها السياسة الخارجيّة السعوديّة فى عهد الملك فهد فى ظل وجود تيارات وايديولوجيات وتغيُّرات سياسية على الساحة العربية والإقليمية الدولية فى فترة حكمه. فالسياسة الخارجية للدول تتغير عادة وفقا للمستجدات التى تحدث حولها. لذا، تسعى الدراسة إلى الإجابة على السؤال الرئيسى الأتى: ما مدى الثبات فى السياسة الخارجية السعودية فى عهد الملك فهد رغم المستجدات العربية والاقليمية والدولية؟ ويتفرع من السؤال الرئيسى الأسئلة الفرعية الأتيه: ا) ما هى المحددات الداخلية والخارجية للسياسة الخارجية السعودية؟ ٢) من المسئول عن صنع القرار الخاص

(ISSN: 2536 - 9555)

بالسياسة الخارجية السعودية؟ ٣) ما هى دوائر السياسة الخارجية السعودية؟ ٤)ما هى أهم القضايا التى عالجتها المملكة فى عهد الملك فهد؟

أهمية الدراسة

تكمن أهمية تلك الدراسة من خلال الكشف عن الاستراتيجيات القومية للدول تجاه بيئتها الخارجيّة وفهمها ومعرفة مدى نفوذها وحجم ادوارها الخارجيّة، حيث ترصد الدراسة أهم التطورات في السياسية الخارجيّة السعوديّة من عام (١٩٨٢–٢٠٠٥)، وبيان مدى تأثير المتغيرات الدولية والإقليمية والعربية المتسارعة على السياسة الخارجيّة للمملكة.

فرضية الدراسة:

تنطلق الدراسة من فرضية مفادها أنّ هناك ثبات فى السياسة الخارجيّة السعوديّة فى الفترة من (١٩٨٢– ٢٠٠٥)، وهى فترة حكم الملك فهد بن عبد العزيز.

منهجية الدراسة:

تستخدم الدراسة منهج تحليل النظم، إذ يُعتبر منهج تحليل النظم من أكثر الأطر الفكرية استخدامًا فى دراسة النشاط السياسى الداخلى أو الخارجى لأى دولة وذلك لتحديد السياسة الخارجية السعودية ومدخلاتها ومخرجاتها. ويرجع استخدام هذا المنهج فى علم السياسة إلى ديفيد إيستون، حيث يشير إلى أن أى نظام لديه مدخلات تؤثر فيه، وبالتالى فى مخرجاته، ثم تحدث عملية تغذية استرجاعية تؤثر من خلاله المخرجات على المدخلات، وتستمر العملية هكذا (المنوفى، ٢٠٠٦). ويلائم هذا المنهج موضوع الدراسة، إذ أن عملية صنع السياسة الخارجية بشكل عام تتم من خلال مجموعة من المدخلات، وهى المحددات الداخلية والخارجية، ثم تصدر القرارات فى شكلها النهائى، وهى عبارة عن المخرجات. وبتطبيق هذا المنهج على موضوع الدراسة نجد أن السياسة الخارجية السعودية تتم وفقا لمجموعة من المحددات والثوابت التى تمثل المدخلات الأساسية عند صنع

السياسة الخارجية، إذ أن المملكة يحكمها مجموعة من الثوابت والأهداف سواء النابعة من النظام الداخلى أو على المستوى الإقليمى أو الدولى. ومن خلال هذه الثوابت تصيغ المملكة سياستها الخارجية، وهنا يظهر دور صانع القرار (الملك) باعتباره الفاعل الذى يستقبل المطالب والاحتياجات المختلفة، ويقوم بتحويلها إلى سياسة. ونجد أن كل صانع القرار لديه إعتقادته الفكرية والإيديولوجية التى تنعكس على قرارته بخصوص السياسة الخارجية.

مفاهيم الدراسة:

أ) السياسة خارجية:

يعرف "فيرنس وسنايدر" (Furniss and Snyder) السياسة الخارجية على أنها: "منهج للعمل أو مجموعة من القواعد أو كلاهما، تم اختياره للتعامل مع المشكلة أو واقعة معينة حدثت فعلا أو تحدث حاليا، أو المتوقَّع حدوثها في المستقبل" (سليم، ١٩٩٨).

ويري "تشارلز هيرمان" (Charles Hermann) أن السياسة الخارجيّة تتألف من تلك "السلوكيات الرسمية المتميزة التي يتبعها صانعو القرار الرسميون في الحكومة أو من يمثلونهم، والتي يقصدون بها التأثير في سلوك وحدات الدولة الخارجيّة (Hermann,1990)، وفي هذا التعريف تحديد أكثر للسياسة الخارجيّة خاصة فيما يتعلق بطابعها الرسمي، لكن من جهة أخرى نجد أن "هيرمان قد حدد السياسة الخارجيّة في السلوكيات والنشاطات فقط، في حين أن السياسة الخارجيّة تحوي العديد من الأوجه، فقد تكون في شكل برامج، قرارات، استراتيجيات، نشاطات، سلوكيات.. ولعلة من المفيد هنا وفي إطار الحديث عن أوجه السياسة الخارجيّة ذكر تعريف "جوزيف فرانكيل" (Joseph Frankel) للسياسة الخارجيّة والذي عرفها بأنها: "مجموع القرارات والنشاطات التي تميز العلاقات بين دولة وأخري"، ويميز "فرانكيل" هنا بين نوعين من النشاط الدولي وذلك وفقا للمجال العملياتي لكليهما، حيث تدور الأولى (القرارات) داخل عقل صانع القرار، بينما

(ISSN: 2536 - 9555)

تتعلق الثانية (النشاطات) بالجانب العملي (البيئة العملية (Frankel, 1963)).
ومن جهته قدم محمد السيد سليم تعريفا يأخذ في اعتباره الخصائص الأساسية لعملية السياسة الخارجيّة والأبعاد المحتملة لتلك السياسة، وعرفها بأنها: "برنامج العمل العلني الذي يختاره الممثلون الرسميون للوحدة الدولية من بين مجموعة من البدائل المتاحة؛ من أجل تحقيق أهداف محددة في المحيط الدولي" (سليم، ٢٠٠١).

فالسياسة الخارجية هى مجموعة الأهداف السياسية التى تحدد كيفية تواصل هذه الدولة مع الدول الأخرى فى العالم، وبشكل عام تسعى الدول عبر سياستها الخارجية إلى حماية مصالحها الوطنية وأمنها الداخلى وأهدافها الأيديولوجية وازدهارها الاقتصادى، وقد تحقق الدولة هذا الهدف عبر التعاون السلمى مع الأمم الأخرى أو عبر الحرب والعدوان واستغلال الشعوب الأخرى. وقد شهد القرن العشرين ارتفاعًا ملحوظًا فى درجة أهمية السياسة الخارجية، وأصبحت كل دول العالم اليوم تعتمد على التواصل والتفاعل مع أية دول أخرى بواسطة صيغة دبلوماسية ما، ويتولى تحديد السياسة الخارجية للدولة رئيسها أو رئيس ووزرائها (Aggestam, 1972)، وهى أيضا إحدى أهم فعاليات الدولة التى تعمل من خلالها لتنفيذ أهدافها فى المجتمع الدولى، وتعتبر الدولة هى الوحدة الأساسية فى المجتمع، وهى المؤهلة لممارسة السياسة الخارجية بما تملكه من مبدأ السيادة والإمكانيات المادية العسكرية (Keller, 2005).

من خلال ما سبق نستنتج ان السياسة الخارجيّة هي مجموعة من القرارات والنشاطات التي تتعلق بالسلوك الخارجي للدولة، كما أنها مجموعة من المراحل والأهداف المسيطرة.

ب) محددات السياسة الخارجية:

يُقصد بمحددات السياسية الخارجية كافة العوامل والمؤثرات التى تحدد إتجاه الوحدة الدولية فى اختيارها لسياساتها الخارجية تجاه الوحدات الأخرى. تؤثر هذه المحددات بشكل كبير فى تشكيل السياسة الخارجية الخاصة بالوحدة الدولية، حيث تضع هذه الوحدة برنامجاً لسياستها الخارجية من خلال هذه المحددات، التى

تلعب دورًا بارزًا فى تحديد الأدوات التى تستخدمها تلك الوحدة فى تنفيذ السياسة الخارجية الخاصة بها لتحقيق أهدافها. لذا، يمكن القول بأن المحددات لها دور بارز فى تحديد الأطراف الخاصة بتلك الوحدة، وكذلك الأدوات الخاصة بتنفيذ هذه السياسة الخارجية (سليم، ١٩٩٨).

ج) الدبلوماسية والاستراتيجة:

ترتبط كل من الدبلوماسية والاستراتيجية بالسياسة الخارجيّة من حيث كونهما وسيلتان لتحقيق أهداف السياسة الخارجية. الدبلوماسية هي أداة لتنفيذ السياسة الخارجية. يعبر عن ذلك **كينيث تومبسون** Kenneth Thompson بقوله "السياسة الخارجيّة هي الوجه التشريعي لإدارة العلاقات الدولية، أما الدبلوماسية فهي الوجه التنفيذي لها، كما أنه من المتفق علية أنها وسيلة لإدارة العلاقات الرسمية بين حكومات الدول المستقلة بالطرق السلمية". أما الاستراتيجية كما عرفها الجنرال الفرنسي أندري بوفر Andre Beaufre فهى " فن استخدام القوة للوصول إلى أهداف السياسة، مع استخدام الوسائل التي لدينا أفضل استخدام" (بوفر، ١٩٧٠). وبهذا فإنّ للسياسة الخارجيّة وجهين: **أولهما**، سلمي يقوم على الإقناع والتفاوض، وتختص به الدوائر الدبلوماسية، ويأتي في المقام الأول في حسابات القائمين على السياسة الخارجيّة. **وثانيهما**، الجانب العسكري الذي يقوم على فن الإكراه بالقوة، وتختص به الدوائر الاستراتيجية والعسكرية في الدولة.

وتنقسم تلك الدراسة إلى ثلاثة محاور: **المحور الأول** بعنوان محددات السياسة الخارجية السعودية. وسوف تتناول الدراسة المحددات الداخلية والخارجية. وتشتمل المحددات الداخلية على: المحددات الجغرافية، المحددات الإقتصادية، المحددات البشرية، المحددات الدينية، المحددات السياسية، والمحددات العسكرية. أما المحددات الخارجية فتشمل: المحددات الخارجية الإقليمية، والمحددات الخارجية الدولية. **المحور الثانى** بعنوان عملية صنع السياسة الخارجية السعودية. **المحور الثالث** بعنوان دوائر السياسة الخارجية السعودية فى حقبة الملك فهد بن عبد العزيز، وتشمل الدائرة الخليجية، الدائرة العربية، الدائرة الإقليمية، الدائرة الدولية. **سوف تتناول الدراسة هذه المحاور بالتفصيل فيما يلى:**

(ISSN: 2536 - 9555)

١. محددات السياسة الخارجيّة السعوديّة:

تتعدد محددات السياسة الخارجيّة وفقاً لمحددات داخلية وأخرى خارجية، وهو ما نستعرضه فيما يلى:

١.١ المحددات الداخلية:

يقصد بها تلك المحددات التي تقع داخل إطار إقليم الدولة، حيث ترتبط بالتكوين الذاتي والبنيوي لها والتي من خلالها يمكن للدولة أن ترسم وتحدد أهداف وتوجهات سياستها الخارجيّة، وتضم المحددات الداخلية كل من: المحددات الجغرافية، والمحددات الإقتصادية، والمحددات البشرية، والمحددات السياسية، والمحددات العسكرية (مصباح، ١٩٩٤)، وذلك على النحو التالى:

١.١.١ المحددات الجغرافية:

تشمل الموقع الجغرافي والمساحة والتضاريس، والمناخ وهي العناصر الأساسية في تكوين الجغرافيا السياسية للدولة، والتي تؤثر على سياستها الخارجيّة، ويكون هذا التأثير إما مباشر من خلال تحديد قدرة الدولة على تنفيذ سياستها الخارجيّة، ومن ثم تحديد مركزها الدولي، وإما غير المباشر عبر تحديد نوعية ومدى الخيارات المتاحة للدولة عند توجيه وبلورة سياستها الخارجيّة، فعلى سبيل المثال، يحدد الموقع الجغرافي مدى أهمية الدولة من الناحية الاستراتيجية، ويمكنها من لعب دور إقليمي أو حتى دولي، وهو ما يمكنه في المساهمة في بناء قوة الدولة (مقبل، ٢٠٠٧).

وعند النظر إلى الموقع الجغرافي للمملكة العربية السعوديّة، نجد أنها تقع في الجنوب الغربي من قارة آسيا،، وتعد المملكة من كبرى الدول في العالم العربي والشرق الأوسط إذ تبلغ مساحتها زهاء ٢٢٤٠٠٠٠ كم، وتحتل أربعة أخماس شبة الجزيرة العربية (الشريف، ١٩٨٢). ويحدها من الغرب البحر الأحمر، ومن الشمال المملكة الأردنية الهاشمية والعراق والكويت، ويحدها من الشرق الخليج العربي ومملكة البحرين قطر الإمارات العربية المتحدة، أما في الجنوب فتحدها الجمهورية اليمنية وسلطنة عمان (رفله وآخرون، ١٩٦٥).

وقد انعكس موقعها الجغرافي على توجهاتها الخارجيّة إقليميا وعربيا، إذ تحملت المملكة أعباء ومسئوليات داخلية وإقليمية دفعها إلى زيادة اهتمامها بمنطقة البحر الأحمر والعمل بجدية لتحقيق الامن في المنطقة بالتعاون مع دوله إضافة إلى منطقة الخليج العربي، وقد ظهر ذلك واضحا بتطبيق سياسة تهدف إلى تحقيق استقرار المنطقة من خلال تسوية النزاعات السياسية سلمياً، واعتماد مبدأ أمن الخليج مسئولية دوله، وقد تجلّى ذلك في نهجها التفاوضي لمشكلات الحدود مع جيرانها الخليجيين والعرب، فنجحت في ابرام معاهدة الحدود بين المملكة واليمن في ١٢يونيه،٢٠٠٠م، واتفاقية تعيين الحدود البحرية مع الأردن في خليج العقبة في ١٦ ديسمبر،٢٠٠٧م، وفي ١٧ ديسمبر،٢٠٠٨م تم التصديق على اتفاقية الحدود البرية والبحرية بين المملكة وقطر (الشاعر، ٢٠٠٩)، ومؤخرا نجحت في ترسيم حدودها البحرية مع مصر في عام ٢٠١٦.

٢.١.١ المحددات الاقتصادية:

يعتبر الاقتصاد من أبرز العوامل المؤثرة في مكونات قوة الدولة، وغالبا ما تستخدم الدول الوسائل والأدوات الاقتصادية للسعى من أجل تحقيق أهدافها، حيث أن القدرة الاقتصادية في عالمنا المعاصر هي التي تحدد القدرة السياسية والعسكرية، وبالتالي مكانتها في النسق الدولى (توفيق، ٢٠٠٠). ومن ثم، حينما يتوافر للدولة موارد طبيعية هامة كمصادر الطاقة من بترول وغاز، ومعادن كالحديد والنحاس والذهب، ومواد غذائية كالقمح والذرة وغيره، فإن ذلك يسهم في استقلاليتها الاقتصادية، ويُمكنها من لعب دور فاعل في محيطها الإقليمي والدولي كقوة اقتصادية، كما يمكّنها من التأثير على السياسات الخارجيّة للدول الأخرى، فضلا عن قرارها في اتخاذ مواقف دولية تتواءم مع توجهات سياستها الخارجيّة (ابن حارب، ١٩٩٩)، وهو ما ينطبق على السياسة الخارجيّة السعوديّة، إذ تعد من أهم محركاتها، حيث تسعى المملكة الى تطويع هذا المحدد ليكون داعما لمواقفها السياسية (كشيشسان، ٢٠١٢).

(ISSN: 2536 - 9555)

وبشكل عام فقد ساعد المحدد النفطي في تعزيز نفوذ السياسة الخارجيّة للسعودية على الساحة الدولية، وزيادة دورها الإقليمي، كما ساعد في دعم سياساتها الداخلية وتحقيق الاستقرار من خلال زيادة حجم الاستثمارات في مجال النفط، وازدهار الاقتصاد.

٣.١.١ المحددات البشرية:

يؤثر العامل البشري في تحديد السياسة الخارجيّة باعتباره عنصرا مهما لبناء قوة عسكرية قادرة على تحقيق أهداف سياستها الخارجيّة أثناء السلم والحرب، كما يلعب عاملاً مهماً في توفير اليد العاملة سواء داخل الدولة أو إرسالها كيد عاملة خارج الدولة، مع الأخذ في الاعتبار أنه ليس مقياساً ثابتاً لقوة الدولة عسكرياً أو اقتصادياً، فهناك دولاً ذات تعداد كبير من السكان، ولكن قد لا يُعد أساساً للقوة العسكرية أمام التطور التكنولوجي (حسن، ١٩٩٦). فضلا عن ذلك، قد تمثل الزيادة السكانية عبئا على الدولة واقتصادها، خاصة عندما يكون معدل النمو السكاني أكثر بكثير من معدل النمو الاقتصادي، مما يحتم عليها الاعتماد على المديونية الخارجيّة ما يجعلها في ارتباطات دولية تأثر على سياستها الخارجيّة (العوينى، ١٩٨٢).

٤.١.١ المحدد الدينى:

خص الله سبحانه وتعالى أرض المملكة بمكانة فريدة بين دول العالم كافة، إذ لم تحظ أية دولة أخرى بما حظيت به من مقدسات سوى فلسطين، حيث يوجد القدس الشريف مسرى الرسول الكريم ومعراجه إلى السماء. ومن ثم، تمثلت المكانة الدينية التي تحظى بها المملكة بسمات وخصائص عدة، أهمها وجود الأماكن المقدسة (المسجد الحرام في مكة المكرمة، ومسجد الرسول الكريم في المدينة المنورة). كما أن المملكة العربية السعوديّة تعتنق الدين الإسلامي الحنيف كعقيدة، وتسعى إلى تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية نصاً وروحاً سواء في نظامها السياسي أو الاقتصادي أو الاجتماعي.

٥.١.١ المحددات السياسية:

تتمثل أساساً في طبيعة النظام السياسي للدولة، والذي يلعب دوراً مؤثراً في السياسة الخارجيّة. كما يلعب الاستقرار السياسي دوراً فاعلاً في تبلور السياسة الخارجيّة للدولة، بحيث يعمل هذا الاستقرار على تفرغ الدولة لصياغة سياسة خارجية تحقق أهدافها، كما ان هذا الاستقرار يعطي للدولة صورة حسنة في الخارج مما يساعد على انفتاح الدول الأخرى عليها ما يساهم في حركية السياسة الخارجيّة لها.

وفى هذا الإطار، يبرز دور المحدد السياسى متمثلا في طبيعة نظام الحكم في المملكة، إذ تخضع لنظام ملكي، حيث يعد الملك مركزًا للعملية السياسية في السعوديّة "يملك ويحكم" فهو رأس الهرم في السلطة العليا والمرجع الأعلى في كافة الشؤون السياسية والعسكرية والإدارية، وعليه أن يطبق مبادئ التشريعية الإسلامية وقوانينها الروحية والزمنية على السواء، فهو أعلى سلطة تشريعية وتنفيذية، كما يمارس السلطة القضائية أحيانًا. ويعد الملك أعلى سلطة دبلوماسية في الدولة، يطلق على سفراء المملكة سفراء خادم الحرمين وليس سفراء المملكة السعوديّة؛ لأن الدولة بأكملها ممثلة في شخص الملك (جلود،٢٠٠٨). تتمثل دوائر صنع القرار السياسي في المملكة في "مجلس الوزراء" أكثر أجهزة الدولة فعالية وكفاءة، حيث يمثل الجهاز التشريعي والتنفيذي للدولة، ويقوم برسم سياسة المملكة الخارجيّة والداخلية والاقتصادية، ويشرف على تنفيذها، كما يناقش سياسة المملكة ومواقفها تجاه الأحداث الخارجيّة، فيما يتولى مجلس الشورى إبداء الرأي في السياسات العامة للدولة التي تحال إليه من قبل الملك، ومناقشة الخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، كما يقوم مجلس الأمن القومي والذى يعرف بمجلس الدفاع العالي، برسم وتنفيذ سياسات المملكة الداخلية والخارجيّة في المجالات التي تخص الأمن الوطن للبلاد. وتقوم وزارة الخارجيّة بإدارة السياسة الخارجيّة وآلية تنفيذها في المملكة ودوائرها المختلفة (عطوان، ٢٠١٥). لذلك فإن المسئول عن توجيه السياسة الخارجيّة السعوديّة هو الملك، وهذا نابعٌ من سلطاته

(ISSN: 2536 - 9555)

التي خولها له الدستور، لذلك فإن أفكاره ووجهات نظره تنعكس على سياسته الخارجيّة.

٦.١.١ المحددات العسكرية:

يُعتبر العامل العسكري المؤشر الرئيسي لقوة الدولة والأداة الفعالة لتحقيق أهدافها الخارجيّة، فتتوافر الدولة على ترسانة عسكرية ضخمة وعلى قيادات عسكرية ذات كفاءة عالية، بالإضافة إلى امتلاكها تكنولوجيا عسكرية متطورة يمكنها من الحصول على مختلف الأسلحة الذكية والمدمرة، مع توفر عقيدة عسكرية فعالة، كل هذا يعطي للدولة وزن وهيبة دوليين ويساعدها على تحقيق أهداف سياستها الخارجيّة وحماية مواردها والدفاع عن كيانها، في حين أن الدول الضعيفة لا تستطيع الدفاع عن كيانها، بما تجعلها مضطرة إلى جلب حماية خارجية للدفاع عن أراضيها على غرار ما جرى في حرب الخليج الثانية ١٩٩٠ (توفيق، ٢٠٠٠).

٢.١ المحددات الخارجيّة:

يقصد بها تلك العوامل التي تخرج عن نطاق حدود الدولة، حيث تطلق بيئتها الخارجيّة، ويقول "لويد جنسن" (Lioyed Jensen) في هذا الإطار– حول أهمية العوامل الخارجيّة– أنه: "إن لم تكن هناك محددات خارجية فإنه لن تكون هناك سياسة خارجية" (جنسن، ١٩٨٩). ويعتبر النسق الدولي والإقليمى من أهم محددات السياسة الخارجيّة للدول، وفيما يلى استعراض لأبرز المحددات الخارجيّة الإقليمية والدولية على النحو التالى:

١.٢.١ المحددات الخارجيّة الإقليمية:

سعت السياسة الخارجيّة السعوديّة دائماً إلى دعم الاستقرار الإقليمي، وتقليل تكلفة تقلبات السياسة الإقليمية بالنسبة إلى مصالحها عبر نسج شبكة من التحالفات الإقليمية والدولية، تمكنت من خلالها من دعم مسائل التضامن العربي

والإسلامي مستغلة أيضًا ما تملكه من ثقل اقتصادي وأيديولوجي، وقد قدمت الكثير من المبادرات في هذا الشأن لرأب الصدع في العلاقات البينية العربية، أو إيجاد حلول للأزمات والملفات الإقليمية،

٢.٢.١ المحددات الخارجيّة الدولية:

عانت المملكة العربية السعوديّة من التغيُّرات الدولية التي انعكست عليها في كثير من الأوقات، نتيجة حالة التباعد والتقارب التي تمارس الولايات المتحدة الأمريكية معها، والتي لعبت دورًا واضحًا في توجهات السياسة الخارجيّة السعوديّة، كما إنها انكشفت بشكل واضح مع الثورات العربية، ورغبتها في عدم الانزلاق في قضايا المنطقة بصفة عامة أصبح هناك حالة واضحة من "السيولة" و"الهشاشة" السياسية في المنطقة، ما خلق بيئة مضطربة قابلة للاختراق من القوى غير العربية، فتزايد دور إيران و"حزب الله"، وظهر "داعش" وتمدد، وتفاقمت الأزمات في سورية واليمن وليبيا، بل سعت واشنطن إلى صوغ اتفاق مع إيران تنهي بموجبه المواجهة المستمرة مع طهران منذ بدء الثورة الإيرانية عام ١٩٧٩، الأمر الذي يعطي إيران دوراً إقليمياً أكبر، ويعزز من نفوذها على حساب الدول العربية (الهباس، ٢٠١٥).

٢. عملية صنع السياسة الخارجيّة السعوديّة

يقوم النظام السياسي السعودي على وحدة العمل بين الاسرة الحاكمة وبقية مؤسسات الدولة الفاعلة فى عملية صنع القرار السياسي بصفة عامة، وهو ما ينطبق على صنع القرار السياسي الخارجي بصفة خاصة، وإن تباينت مستويات ودرجات كل مستوى من هذه المستويات، وإن ظل الملك هو الحلقة الرئيسة فى بنية النظام السياسي السعودي، فهو بحكم كونه رئيسا لمجلس الوزراء يمثل العنصر الرئيسي فى آلية صنع القرار على صعيدي السياسة الداخلية والخارجيّة (نوفل، ١٩٩٢).

(ISSN: 2536 - 9555)

وطبقا للنظام السياسي، نواب رئيس مجلس الوزراء والوزراء مسئولون– بالتضامن– امام الملك فى تنفيذ السياسة العامة للدولة كل فى مجاله، وهو يعنى ان مجلس الوزراء بمثابة فريق عمل يتولى دور مركز التخطيط والتحليل النظرى لجميع جوانب سياسة المملكة، طبقا لما يوصى به نظام مجلس الوزراء المكلف برسم السياسة الداخلية والخارجيّة والمالية والاقتصادية والتعليمية والدفاعية للدولة، ومتابعة تنفيذها (المادة ١٩ من نظام مجلس الوزراء السعوديّ).

٣. دوائر السياسة الخارجيّة السعوديّة فى حقبة الملك فهد

فى أول جلسة ترأسها الملك فهد لمجلس الوزراء السعوديّ في (٢١ يونيو ١٩٨٢) وفى البيان الأول لحكومته وخطابه لشعبه، حدد ركائز سياسته الخارجيّة وثوابتها في عدم الانحياز، وعدم التدخل في شؤون الآخرين، واحترام العهود والمواثيق الدولية، العمل على توطيد السلام والامن الدوليين، وتأكيد مبدأ العدل والاستقرار في أرجاء الوطن، والتعايش السلمي في ظل احترام السيادة الوطنية والاستقلال بين دول المنطقة قدر الإمكان عن ساحات الصراعات والمحاور، وصيانة المصالح المشتركة والتفاعل مع أحداث العالم، ومساندة مبدأ التوازن في العلاقات الدولية، والمشاركة الفعالة في دعم قضايا السلم وحقوق الانسان والمنظمات الدولية، واحترام حق الشعوب في تقرير مصيرها، ومعارضة استخدام القوة في القضايا الدولية. وتنشط السياسة الخارجبة السعودية من خلال عدد من الدوائر الخليجية، العربية، الإقليمية والدولية، الأمر الذى سوف يتم مناقشته بالتفصيل فى القسم القادم:

١.٣ الدائرة الخليجية:

ظهر الدور السعودي بشكل واضح خلال العديد من الازمات التي اندلعت في منطقة الخليج، وفى مقدمتها ازمة الخليج الثانية ١٩٩٠، إذ لعبت المملكة دورا حاسما ومهما في استعادة الحقوق وردع العدوان العراقي على الكويت، بل كان لها دورًا في محاولة التخفيف من الآثار الناجمة عن هذه الحرب، والمشاركة في

ترتيبات الأمن الإقليمي بعد حرب الخليج الثانية، وتداعيات الوجود العسكري الأجنبي الكثيف في المنطقة، مؤكدة على دور مجلس التعاون الخليجي، كما أشار إلى ذلك الملك فهد بن عبد العزيز بقوله:" لقد وفقنا الله ان ننشئ مع اشقائنا في الخليج داخل دائرة الجامعة العربية، دائرة قوية فعالة هي مجلس التعاون لدول الخليج العربية ليكون نموذجا لما يجب أن يكون عليه مستوى التعاون بين الاشقاء العرب، وليصبح دعامة تقوى من جامعة الدول العربية ودرعا للعرب يصد الأذى ويعمق الاواصر، وقد اثبت هذا المجلس فعاليته في مواجهة الاحداث المؤسفة والمؤلمة التي مرت بمنطقة الخليج، ولا سيما الغزو العراقي الغاشم لدولة الكويت الشقيقة، حيث وقفت المملكة العربية السعوديّة، بكل إمكاناتها وثقلها في سبيل تحرير الكويت وإعادة الشرعية إليها" (وحيد،٢٠١٠).

مع تصميم الرئيس العراقي الراحل "صدام حسين" على غزو الكويت ومواصلة الصراع إلى مداه، دفع الملك فهد إلى بلورة مفهوم ردعي للأزمة يطالب فيه بالحد الأقصى من الحل، وهو الانسحاب غير المشروط من ارض الكويت، وكان الافتقار الي المرونة الدبلوماسية، والعجز عن تجسيد الفجوة بين الهيمنة العراقية وعدم تدويل الأزمة سببا محوريا في بحث الملك فهد في البداية عن الحلول العربية، والثنائية، والإقليمية بين الكويت والعراق لتجنب المخاطر الكامنة على شعب العراق قبل القبول بالحل الدولي، ويذكر في ذلك قوله:" إن المملكة بذلت كل ما تسطيعه من الجهود والمحاولات مع كل من الحكومتين في الجمهورية العراقية ودولة الكويت من اجل تطويق الخلاف الثنائي، غير أن الأمور سارت مع شديد الأسف عكس الاتجاه الذي كنا نسعي إليه، عندما اجتاحت القوات العراقية دولة الكويت الشقيقة في أبشع عدوان عرفته الأمة العربية في تاريخها الحديث (محافظة،٢٠٠١).

ومن الجدير بالذكر أن الملك الراحل فهد كان مدركا أن جانبا مهما من الاتهامات والتهديدات العراقية موجه لبلاده كما هو موجه للكويت، وبصورة خاصة فيما يتعلق بسياسيات الإنتاج والتصدير للنفط، وما ادعته العراق بالحرب الاقتصادية التي يقصد بها تركيع العراق على حد قول نظامها آنذاك، ولذلك فقد

(ISSN: 2536 - 9555)

فضل الملك فهد أن تأتي مساعيه الحميدة على هيئة وساطة وبخاصة في اللقاء العراقي– الكويتي في جدة، ولكن الوفد العراقي أفشلها بمطالبته بالموافقة الكويتية على مطالبه كاملة، وهو ما كان مرفوضا كويتيا وسعوديا وعربيا وإقليميا، بل عكَسَ مدى تصميم الطرف العراقي على قرار الغزو (الدويهش، ٢٠٠٦). ومع ذلك اعتمد الملك الراحل فهد أسلوب الدبلوماسية الهادئة الردعية القائمة علي تغليب المصالح العربية العليا، عبر الحوار والاتصالات الدبلوماسية لحل الإشكالات كافة بين العراق والكويت، وهو امر اعطي مساحة من العمل للتفاوض بدلا من اللجوء الي القوة التي كانت نية مبيته لنظام صدام حسين.

طالب الملك الراحل فهد بعقد الاجتماع الطارئ لمجلس الجامعة علي مستوي وزراء الخارجيّة في اليوم التالي للغزو، وكما تم أيضا عقد اجتماع لمجلس وزراء خارجية دول مجلس التعاون الخليجي في الثالث من أغسطس. ولكن، كان الموقف العراقي متصلبًا ولم يقبل بالانسحاب العسكري من الكويت الا في إطار الحصول على جزيرتي وربة وبوبيان والتعويضات المالية، فضلا عن الرغبة في التفاوض عبر أطراف عربية رئيسة، منها مصر والمملكة العربية السعوديّة. شعر الملك فهد بعدم الثقة في وعود النظام العراقي، مما دفعه للبحث عن حل دولي للأزمة، حيث أثبتت فعالية قيادة الملك فهد لفرض الانسحاب العراقي من الكويت أن مناهضة الغزو تتكفل بها قوة النظام العربي، وكان التوافق الاستراتيجي بين المملكة العربية السعوديّة ومصر وسوريا سببا في قوة التحرك الإقليمي ضد العدوان العراقي على الكويت، ويُعد نشوء هذا التكتل الثلاثي أمرا منطقيا لفعالية الدور السعودي في المنطقة (آل هيضه،٢٠١٥).

هكذا، أكدت أزمة الاحتلال العراقي للكويت دبلوماسية الملك فهد وإدارته الحازمة لها، فقد كانت جريمة الغزو بمنزلة الأزمة الدولية التي احتدم فيها الصراع بين إرادة المحتل وإرادة الملك فهد، ورغبته في استخدام الأدوات الاتصالية الثنائية كافة لمنع الجريمة، ثم ابتكار الأدوات التعايشية للتلاؤم مع حدة الأزمة وتأثيراتها على بنية النظام الإقليمي العربي وتداعياتها على المنظمة الدولية، وتمحور إصرار

الملك الراحل فهد حول ضرورة جلاء المحتل، وعودة الكويت وشرعيتها دون التنازل عن الحقوق الوطنية، ولهذا أظهرت مرجعتيه الفكرية صلابة فكرة الاستقلالية في القرار السعودي، وعدم التفريط في الأهداف الأساسية المتمثلة في رفع العدوان عن الكويت، والمحافظة قدر الإمكان علي مقومات الدولة العراقية والإنسان العراقي العربي المسلم، كما أشاع الملك فهد لدي كل الذين قابلهم في أثناء الأزمة أجواء من حكمة التفكير وسلامة التبصر، دون الانسياق خلف المطامع التوسعية للنظام العراقي أو حقد أو انتقام، وإنما الحرص على دحر العدوان، وعودة الحقوق إلى أصحابها، وأن يصان القانون الدولي ومنطق الشرعية المتمثلة في قوانين الأمم المتحدة والجامعة العربية وقراراتهما، وكان خادم الحرمين الشريفين الملك فهد مثالا للقائد الملتزم بمصلحة شعبه وأمته، وكانت كل تحركاته نابعة من تفريقه الحاد بين الإنسانية والعنف، وإيمانه الجازم باحترام حقوق الإنسان (العرابي، ٢٠١٤).

٢.٣ الدائرة العربية:

لم تغِبْ عن بال الملك الراحل فهد العروبة، كما أن الإسلام كان في طليعة أولوياته الأساسية، ففي كل مناسبة كان يركز على البعد العربي، وانتماء المملكة العربية السعوديّة للعروبة هو منطلقها الأساس لانطلاقها للإسلام والعالم الإسلامي، وكان للملك الراحل فهد في مختلف مراحل حياته دور متميز في معالجة القضايا العربية، فقام بزيارة مختلف البلدان العربية، وحضر كثيراً من المؤتمرات والاجتماعات العربية، وأكّد على التضامن العربي حيث يقول: "وأول مراحل تعاوننا هي دائرة جامعة الدول العربية، تحيط بالأمة العربية وترسم حدود نشاطنا معها، ونحاول من داخلها أن نتعاون مع أشقائنا العرب على جمع الكلمة ورأب الصدع، إذْ اننا نؤمن بأن في وحدة الصف قوة رادعة وفي تفككه ضعف وهوان، ونأمل مخلصين أن تكون الخلافات هامشية بين الدول العربية" (الدرادكة، ٢٠١٥).

(ISSN: 2536 - 9555)

ومن هذا المنطلق، أولت المملكة اهتماما كبيرا بالقضايا العربية الرئيسة التي مثلت مرتكزات أساسية في بناء الوحدة العربية، والحفاظ على اللحمة بين دولها، ومن أبرز هذه المواقف ما يلى:

١.٢.٣ القضية الفلسطينية:

إن قضية فلسطين مثلت قضية المملكة الأولى، وظل موقفها ثابت لا يتغير، وهو وجوب تحريرها واعادتها الى أحضان الامة الإسلامية (Al-Angari, 2002). تعبر سياسة المملكة العربية السعوديّة إزاء القضية الفلسطينية عن موقف والتزام المجتمع السعودي العربي المسلم، الذي يعتبر القضية الفلسطينية قضيته الأولى، ويضعها أساسا لاهتماماته، ويضع دعمها في مقدمة أولوياته،، فلم تحظَ قضية عربية باهتمام المملكة العربية السعوديّة مثلما حظيت قضية فلسطين.. وعندما تولى الملك فهد السلطة عام ١٩٨٢، اعتبر أن قضية فلسطين هي قضية السعوديّة، وأن القدس الشريف تشكل قلب المشكلة الفلسطينية، بما يستوجب العمل على عودتها للسيادة العربية (سلامة، ١٩٨٠).

ومن هذا المنطلق جاءت مبادرة الملك الراحل فهد للسلام، والتي اشتملت على مبادئ ترسي السلام العادل والحل الأنسب للمشكلة الفلسطينية (مقبل،٢٠٠٧). وقد استمرت المملكة بدعم نضال الشعب الفلسطيني، من خلال دعم صموده في أرضه، ودعم ممثله الشرعي والوحيد منظمة التحرير الفلسطينية مادياً ومعنوياً وسياسياً في مختلف المحافل الدولية. وهو ما عبر عنه الملك فهد في خطابه الذى القاه في الأمم المتحدة في أكتوبر ١٩٨٨ إذ جاء فيه: "إذا كانت قضية فلسطين هي قضيتنا الأولى، فإن موضوع القدس الشريف يشكل في نظرنا قلب المشكلة الفلسطينية" (شاش،١٩٩٥).

مع انتهاء حرب الخليج الثانية، ونجاح الولايات المتحدة الامريكية في احكام سيطرتها على شؤون منطقة الشرق الأوسط بمساعدة الدول العربية في ظل

التراجع السوفيتي، مع تفكك المنظومة الاشتراكية في أوائل تسعينيات القرن المنصرم، بدأت الأنظار تتجه نحو العمل على انهاء الصراع العربي الإسرائيلي، خاصة في ظل الأوضاع العربية المتردية بعد ازمة الخليج التي عصفت بالنظام الإقليمي العربى واصابته في مقتل، وهو ما جعل العرب أكثر تقبلا للسلام مع إسرائيل. (شاش، ١٩٩٥).

وقد وجدت الولايات المتحدة الظروف ملائمة لإقامة نظام إقليمي جديد عبر دفع عملية السلام بين العرب وإسرائيل، فكانت مبادرتها لعقد مؤتمر مدريد للسلام.

وقد شاركت المملكة في عهد الملك فهد في مؤتمر مدريد عام ١٩٩١، حيث لم تألُ جهداً في دعم مسيرة السلام في الشرق الأوسط، باعتبار أن السلام أصبح خياراً استراتيجياً للعرب، يكفل عودة الحقوق العربية والفلسطينية المشروعة، إذ ان تأييد حكومة المملكة لمسيرة السلام في الشرق الأوسط ينطلق من موقفها الثابت المتضمن الوصول إلى حل عادل وشامل ودائم لقضية الصراع العربي الإسرائيلي، بما يكفل إقامة الدولة الفلسطينية على كامل التراب الفلسطيني، وعاصمتها القدس الشريف وعودة اللاجئين الفلسطينيين، وعودة الجولان السورية، والانسحاب الاسرائيلي من كامل الجنوب اللبناني، وان يكون ذلك على أساس قرارات الشرعية الدولية ذات الصلة واتفاقات اوسلو ومبدأ الارض مقابل السلام (العفيفي، ٢٠٠٠).

وتحقيقا لهذا الهدف، فقد شاركت المملكة كمراقب في مؤتمر مدريد ممثلة للدول الاعضاء في مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وشاركت بعد ذلك في جميع فرق العمل المنبثقة عن المحادثات المتعددة الأطراف، وهو ما أكد عليه الملك الراحل فهد بقوله:" لقد آمنت السعوديّة دائما بأنه لا يمكن أن يقوم سلام حقيقى في الشرق الأوسط ما لم يتم إيجاد حل عادل ودائم للقضية الفلسطينية" (السمارى والجهيمى، ٢٠٠١).

(ISSN: 2536 - 9555)

٢.٢.٣ القضية اللبنانية:

حظيت القضية اللبنانية او ما يعرف بالحرب الاهلية في لبنان باهتمام الملك فهد، إذ أبدى حرصه الكامل على أهمية وحدة الصف اللبناني الغارق في دماء التعصب والفرقة، ومما جاء في كلماته ما يلى:" أخاطبكم اليوم باسم جميع ما يربط بيننا من روابط العقيدة، والدعم والعرق واللغة والتاريخ.. أخاطبكم من أعماق قلب عربى ادمته المأساة الأليمة التي حلت بابناء الامة العربية ان توقفوا سفك الدماء.... ماذا نقول للعالم الذي يراقب صراع الاشقاء الدامى؟ كيف نقنع دول العالم بعدالة قضيتنا؟ كيف نطالبها بالوقوف معنا لاسترداد ارضنا وحقوقنا واوطاننا، إذا نحن لم نستطع أن نعدل بين انفسنا لنصرة قضايانا؟ "ولم تكتف المملكة بذلك، بل انها عبرت في أكثر من موقع بأنها لا تؤيد فئة على أخرى، ولا توافق على تصنيف المجتمع إلى يمين ويسار، لكونها تؤمن بأن المسلمين أخوة في رحاب شريعة سماوية سمحة" (عنان، ١٩٨٧).

ومع تولى الأمير فهد بن عبد العزيز مسئولية الحكم في يونيو ١٩٨٢، ظل ماضيا في المسيرة التي انتهجتها المملكة في معالجة الوضع على الساحة اللبنانية جراء الغزو الإسرائيلي للبنان، وفى ضوء التطورات والأحداث المتعاقبة التي تفاقمت على الساحة اللبنانية، ازداد الخطاب السعوديّ حدة لدفع الولايات المتحدة نحو اتخاذ موقف أكثر حسما لوقف العدوان الإسرائيلي على لبنان، إذ جاء على لسان وزير الخارجيّة السعوديّ الأمير "سعود الفيصل" بأنه: "في حالة عدم تدخل أمريكا لوقف العدوان الاسرائيلى على لبنان فإن ذلك سيضطرنا الى اتخاذ الإجراءات اللازمة لاجبار إسرائيل على الانسحاب، وأن هذا سيؤثر على علاقات المملكة العربية السعوديّة بالولايات المتحدة"، وجاء هذا الموقف السعوديّ كرد فعل على استخدام الولايات المتحدة حق النقض "الفيتو" في ٢٦ يونيو ١٩٨٢ على مشروع قرار فرنسى يدعو إلى فك الارتباط بين القوات في بيروت الغربية، وتحييد

العاصمة اللبنانية ردود فعل عالمية وعربية، حيث أعربت المملكة العربية السعوديّة وفرنسا عن أسفهما لقيام واشنطن بمثل هذا التصرف، وردا على ذلك دعا الملك فهد بن عبد العزيز الى توحيد العرب إزاء تلك الاحداث والتطورات لمواجهة ما قد يطرأ عنها (الخيال، ١٩٩٢).

وفى الإطار ذاته، حذرت المملكة العربية السعوديّة مع تزايد التهديدات الإسرائيلية باجتياج العاصمة اللبنانية "بيروت" في بيان صدر عن الديوان الملكى من مغبة القيام بذلك، إذ جاء فيه: "إن اجتياح عاصمة عربية من العدو الاسرائيلى سوف يقضى على كل الجهود السياسية والمساعى العربية، وأن هذا الامر سوف يضع الأمة العربية أمام مسئولياتها في الدفاع عن أراضيها ومقدساتها بكل امكانياتها" (معتوق، ١٩٨٣).

وتأكيدا على الدور السعودي في مواجهة العدو الاسرائيلى، تحركت الدبلوماسية السعوديّة عبر مسارين: **الأول**، عبر بدء اعمال اللجنة السداسية في مدينة الطائف السعوديّة في ١٩٨٢/٦/٣٠، لايجاد مخرج للوضع اللبناني وللتوصل إلى مشروع اتفاق لبنانى- فلسطيني حول الوجود العسكرى والسياسى للمقاومة الفلسطينية في لبنان. **الثانى**، عبر التواصل المستمر مع الأطراف العربية المعنية بالقضية اللبنانية وتحديدا سوريا، حيث أجرى وزيرا خارجية البلدين (السعوديّ والسورى) مباحثات مع الرئيس الامريكى "رونالد ريجان" اكدا خلالها على ضرورة تطبيق القرارات الأممية (٥٠٨، ٥٠٩) واللذين يدعوان الى انسحاب القوات الإسرائيلية من لبنان، مع تحمل البلدان العربية لمسئوليتهم في مساعدة لبنان في المحافظة على استقلاله وسلامة أراضيه، وفى الوقت ذاته المحافظة على الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني (الخيال، ١٩٩٢).

٣.٢.٣ الحرب اليمنية (١٩٩٠-١٩٩٤)

لم تختلف السياسة السعوديّة حيال الحرب اليمنية عن نهجها في ضرورة الحفاظ على الامن والاستقرار، إذ ظلَّ الموقف السعوديّ ملتزما بقواعد العدل

(ISSN: 2536 - 9555)

والحق المستندة بدورها إلى قواعد الشريعة السمحة، والداعية الى تحكيم المنطق والعقل للوصول إلى حلول تتفق عليها القوى المتصارعة، كما وضح ذلك الملك فهد في عديد المرات، لاسيما أن استقرار الأوضاع السياسية والاقتصادية في اليمن من أولويات القيادة السعوديّة (الفضيل، ٢٠١٤).

٤.٢.٣النزاع بين المغرب والجزائر (١٩٨٧):

تدخَّلت المملكة عام ١٩٨٧ بالتوسط بين المغرب والجزائر لحل النزاع بين البلدين بشأن قضية الصحراء الغربية التي تؤكد المغرب أحقيتها بها، وهذا ما أدى إلى مواجهات مسلحة بين البلدين سقط بسببها عشرات القتلى والجرحي عام١٩٨٧، وقد قاد هذه الوساطة الملك فهد بن عبد العزيز شخصيا، وذلك في مارس١٩٨٧، فقام بزيارات أدت إلى عقد لقاء قمة ثلاثية بين المغرب والجزائر والسعوديّة في مايو١٩٨٧، وكان لذلك اللقاء الثلاثي أثره في تهدئة الصراع المسلح بين البلدين.

٥.٢.٣ الوفاق بين سوريا والأردن،

خفَّ التوتر بين البلدين بعد إخماد تمرد الاخوان المسلمين في مدينة حماة في فبراير ١٩٨٢، واخذت سورية تسحب جيشها من قبالة حدود الاردن الذي انتهى في ١٠ ديسمبر ١٩٨٢. وخلال الفترة من ١٩٨٢ الى ١٩٨٥ فرضت سورية بعض القيود على دخول الاردنيين الى أراضيها. وفي عام ١٩٨٥ عقدت القمة العربية الاستثنائية التى أسفرت عن تأليف لجنة مصالحة بين الأردن وسورية، وتنقية الاجواء بين الدول العربية، وتألفت هذه اللجنة من السعوديّة وتونس وقامت اللجنة بزيارة الأردن، ثم اجتمعت في جده في ١٦–١٧ سبتمبر ١٩٨٥ بحضور رئيس وزراء الاردن زيد الرفاعي والدكتور عبد الرؤوف الكسم رئيس وزراء سورية، وعقد الاطراف اجتماعا ثانيا في جدة بتاريخ ٢٠–٢١ اكتوبر ١٩٨٥ اتفقوا على استئناف الحوار في عمان ودمشق، حيث كان للدور الدبلوماسي السعودي أكبر الأثر في تسوية الخلافات بين سوريا والأردن عام١٩٨٥ (مرداد، ٢٠٠١).

٦.٢.٣ النزاع بين مصر وقطر (١٩٩٧):

حينما نشب نزاع بين مصر وقطر عام ١٩٩٧، كانت المملكة سباقة لوضع حد للتدهور في العلاقات بين البلدين بمبادرة من الملك فهد ، حيث استضافت الرياض في ٤ أغسطس ١٩٩٧ بقصر اليمامة قمة ثلاثية جمعت بين الرئيس المصري الأسبق محمد حسني مبارك، والشيخ حمد بن خليفة آل ثاني أمير دولة قطر بحضور الأمير عبدالله بن عبد العزيز آل سعود ولي العهد آنذاك، وكان لتلك الوساطة دورها الحاسم في عودة العلاقات بين البلدين الشقيقين. (ابو الفتوح، ٢٠٠١).

٧.٢.٣ الحرب العراقية الإيرانية (١٩٨٠-١٩٨٨):

مع اندلاع الحرب العراقية الإيرانية في سبتمبر ١٩٨٠ على خلفية التدخلات الإيرانية في شؤون المنطقة منذ قيام الثورة الإيرانية عام ١٩٧٩ وتبينها مبدأ تصدير الثورة (بهلوان، ٢٠٠٥)، حرصت المملكة على عدم التورط الصريح في تلك الحرب، وتجنب العداء المباشر مع إيران، إلا أنّ طهران كانت شديدة العداء للمملكة. وبالرغم من الموقف العدائي الإيراني تجاه المملكة، إلا أن المملكة ظلت ملتزمة بثوابتها السياسية في احترام السيادة لكل دولة، ورفضها القاطع للتدخل في الشئون الداخلية لاية دولة، بل حرصت على ان تلعب دور الوساطة في أية خلاف عسكري ينشب بين دولتين جارتين إسلاميتين، وهو ما اتضح جليا في رفضها القاطع للحرب بين الجارتين (العراق وإيران)، وذلك كما جاء في تصريحات الملك فهد المتكررة في عديد من المحافل الدولية والإقليمية والمحلية، منها ما ورد في كلمته التي وجهها الى الامة العربية بمناسبة انعقاد القمة العربية الثانية عشرة في فاس بالمغرب عام،١٩٨٢ وذلك بقوله : "إننا نكره أن تبقى هذه المجزرة إلى الابد، وإننا نفضل السلام واحترام كل طرف للآخر... لا نريد إلا الاستقرار لهذين البلدين، لا نريد إلا تحكيم العقل وتحكيم المنطق، لماذا تكون هذه المجازر، إنها خسارة على الامة الإسلامية والمستفيد هو العدو" (مختارات من الخطب الملكية، ١٩٩٧).

(ISSN: 2536 - 9555)

٣.٣ الدائرة الإقليمية:

تشمل الدائرة الإقليمية إحدى دوائر السياسة الخارجيّة السعوديّة، وإن تركزت خلال حكم الملك فهد على علاقة المملكة بإيران، كونها أكثر الأطراف الإقليمية تأثيرا في السياسة الخارجيّة السعوديّة وتفاعلاتها الإقليمية.

١.٣.٣ سياسة المملكة تجاه إيران:

رأت المملكة أن إيران تشكل خطرا على المنطقة منذ قيام ثورتها عام ١٩٧٩، نظرا لتبنى مبدأ تصدير الثورة الى الدول المجاورة، وهو ما اتضح جليا في قضية تسييس الشعائر الدينية في الحج، وهو ما أدى الى توتر العلاقات السعوديّة الإيرانية والذي وصل إلى قطع علاقاتهما الدبوماسية، إذ ظلت إيران منذ قيام الثورة وحتى وفاة الخمينى ترفض الاعتراف بالانظمة العربية لدول الخليج العربي، كما طالبت بضم دولة البحرين علاوة على احتلالها لجزر الامارات الثلاثة (الركن، ١٩٩٣).

ولقد مثلت حالة تسييس الشعائر الدينية في الحج التي وقعت عام ١٩٨٧ نقطة التحول الكبرى في الموقف السعودي من التدخلات الإيرانية في الشؤون الداخلية لدول الخليج، إذ يذكر أنه في يوم السادس من شهر ذي الحجة عام ١٤٠٧ الموافق لعام ١٩٨٧ في تمام الساعة الثانية والنصف بعد الظهر تجمع حوالي سبعون ألف من الحجاج الإيرانيين لتبدأ الفتنة، كما جاء في بيان وزارة الداخلية السعوديّة على النحو التالى (Saudi Arabian Ministry of Interior،1987):

قامت تجمعات من الحجاج الإيرانيين بتشكيل مظاهرة صاخبة اشاعت الفوضى والاضطراب، واوصدت منافذ الطرقات، وعرقلت مسالك المرور.

ترتب على هذه المظاهرة، وما صحبها من تدافع وفوضى الى سقوط ضحايا من النساء والرجال الطاعنين في السن.

ونتيجة لذلك، سعت المملكة الى تحديد العدد الاجمالى للحجاج، وهو ما حظي بتأييد المؤتمر السابع عشر لوزراء خارجية الدول الإسلامية الذي عقد في عمان عام ١٩٨٧ وتم خلاله تحديد عدد الحجاج بمعدل واحد لكل ألف نسمة من اجمالى عدد سكان اى دولة إسلامية، ومن الجدير بالذكر أنه رغم كل ذلك، حرصت المملكة بين الحين والآخر اثبات حسن نواياها تجاه إيران، ففي الكلمة الافتتاحية للمؤتمر الإسلامى التاسع لوزراء اعلام الدول الإسلامية الذي عقد في جدة في أكتوبر عام ١٩٨٨ أعرب العاهل السعودي الملك الراحل فهد بن عبد العزيز عن "امله في مشاركة إخواننا الإيرانيين مشاركة كاملة في اعمال المؤتمر في المستقبل القريب"، وهو ما يعكس المسعى السعودي المستمر منذ عام ١٩٨٥ لجذب طهران لاقامة حوار دبلوماسي على مستوى وزراء الخارجيّة (عبد المجيد، ٢٠٠٧).

إلا أنه في ظل التعنت الإيرانى واصرارها على اتخاذ مواقف عدائية تجاه المملكة، واستمرارها في الإساءة المتعمدة ضد مصالحها الأساسية، وخاصة في ظل ما جرى في موسم الحج لعام ١٩٨٧، فقد اتخذت المملكة قرار بقطع العلاقات الدبلوماسية مع طهران في ٢٦ أبريل ١٩٨٨.

واستمرت العلاقات الدبلوماسية مقطوعة حتى عام ١٩٩١ في اعقاب الغزو العراقى للكويت،ووفاة الخمينى وتولي الرئيس "هاشمى رافسنجانى" وما صاحب ذلك من تغير في سياسة طهران، خاصة موقفها المعارض للغزو العراقى، وهو ما دفع دول مجلس التعاون الخليجى في قمته الحادية عشرة التي عقدت في العاصمة القطرية الدوحة عام ١٩٩٠بالترحيب برغبة إيران في تحسين وتطوير علاقاتها مع دول المجلس كافة، على أساس حسن الجوار، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية واحترام السيادة والاستقلال، (السعدون، ٢٠٠٢)، وهو ما وجد ترجمة عملية له في اللقاء الأول بعد عقد كامل بين ولي العهد السعوديّ الأمير عبد الله بن عبد العزيز والرئيس الإيرانى "رافسنجانى" في العاصمة السنغالية "داكار" في ديسمبر ١٩٩٠، إذ اتفق البلدان على إعادة فتح سفارتيهما، ورفع مستوى التمثيل الدبلوماسي إلى مستوى السفراء اعتبارا من ٢ مارس ١٩٩٢ (السويدى، ١٩٩٦)،

(ISSN: 2536 - 9555)

وجدير بالذكر أنه رغم عودة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين إلا انها لم تخلو من توتر؛ نتيجة لبعض الممارسات الإيرانية سواء تجاه السعوديّة كما حدث حينما خفضت المملكة عدد الحجاج الإيرانيين او تجاه البحرين، والتي شهدت اضطرابات داخلية تورطت فيها طهران، حيث كان الموقف السعوديّ واضحا كما عبر عنه الملك فهد بن عبد العزيز بقوله:" إن البحرين والمملكة أخوان ونحن ودول الخليج كلها بل والدول العربية المجاورة وغير المجاورة جسد واحد إذا اشتكى منه عضو اشتكى له العضو الآخر".

٢.٣.٣ الحرب الامريكية– البريطانية على العراق (٢٠٠٣)

كانت وتيرة الأحداث بالمنطقة قد تصاعدت بعد عامٍ على أحداث سبتمبر ٢٠٠١م، وتصاعد معها التوتر بين العراق والولايات المتحدة، واتخذ الرئيس الأمريكي أكثر الخيارات تشدداً إزاء المسألة العراقية، وحصل على تفويض من الكونجرس باستخدام القوة إزاء العراق رغم التزام العراق، بقرار مجلس الأمن رقم (١٤٤١) الخاص بعودة لجان التفتيش بدون شروط عراقية، وخرجت واشنطن عن الإجماع الدولي ورفض الغالبية العظمى من دول العالم والرأي العام العالمي، وذهبت مع بريطانيا إلى إعلان الحرب على العراق واحتلاله في أبريل ٢٠٠٣م (الدويك، ٢٠٠٣).

وجاء موقف المملكة من هذا التوجه الأمريكي منسجماً مع الثوابت السعوديّة في ضرورة الحفاظ على أمن واستقرار المنطقة، ومنع تصاعد التوتر فيها إلى الدرجة التي قد تفجر المنطقة بأكملها، ومن هنا رفضت المملكة العربية السعوديّة تقديم دعم للغزو الأمريكي للعراق، فقد أدركت القيادة السعوديّة منذ زمن بعيد أن بقاءها يتوقف على حسن نوايا الولايات المتحدة، حيث أن العلاقة الاستراتيجية التي تربط المملكة بأمريكا قائمة على الاعتماد المتبادل لتحقيق المصالح المشتركة، ففي الوقت الذي تلتزم المملكة بتأمين امدادات النفط الى أمريكا لتسيير عجلة الاقتصاد الأمريكي، بالمقابل فإن على أمريكا توفير الغطاء الأمني للسعودية ضد التهديدات الإقليمية والدولية، لكن العلاقات الأمريكية السعوديّة شهدت توترات خلال عام ٢٠٠٢ وفي أوائل عام ٢٠٠٣، إضافة لرواج تكهنات كثيرة في تلك الفترة بأن الولايات المتحدة تسعى لغزو العراق لا لتأمين موارد النفط

العراقية فحسب، وإنما موارد النفط السعوديّة أيضاً، ضمن خطة قد تجعل السعوديّة هدفاً للحرب (سيمونز، ٢٠٠٤).

وعلى ذلك بقيت المملكة خلال أزمة العراق، وما بعدها تحاول المزاوجة بين إبداء قدر من المرونة تجاه مطالب الولايات المتحدة؛ حتى تحتفظ معها بأكثر قدر ممكن من التوافق، مع الحرص على أن تكون هذه المرونة غير معلنة تحاشياً لإغضاب الرأي العام الداخلي، وبين اتخاذ مواقف علنية معارضة للمواقف الأمريكية في فلسطين والعراق، مما دفع الولايات المتحدة إلى تغيير سياستها تجاه المملكة، حيث بدأت في نقل اعتمادها الاستراتيجي إلى قطر كموطئ قدم لقواتها في المنطقة، وسحبت قواتها العسكرية من قاعدتي الرياض وتبوك، وصدرت خلال ذلك العديد من الإشارات الدالة على خفض مستوى التعاون بين البلدين، حيث رفضت المملكة استخدام قواعدها العسكرية من قبل القوات الأمريكية لضرب العراق (رسلان،٢٠٠٣).

وكانت السعوديّة على الدوام تدرك أن الظروف السياسية التي فرضتها متغيرات احتلال العراق وتداعياتها على المنطقة العربية والشرق الأوسط عموماً، تتطلب عملاً عربياً مشتركاً، وتوافقاً في المصالح والرؤى المستقبلية للمنطقة للحيلولة دون تفرد الولايات المتحدة، وهيمنتها على الشؤون الخليجية والعربية والإسلامية، وهو ما تمثل في الدعوات السعوديّة لإصلاح البيت العربي ومؤسساته الإقليمية الرسمية، وعلى رأسها جامعة الدول العربية (الحسينى، ٢٠٠٣).

ومع تشكيل أول حكومة مؤقتة عراقية تمهيدا لنقل السلطة إلى حكومة منتخبة، بدأ التغيُّر في الموقف السعودي، إذ دعمت السعوديّة مثل هذا التوجه نحو تعضيد النظام السياسي الجديد، بحيث يسهل ذلك على قوات التحالف الانسحاب في وقت لاحق من العراق، وطرح الأمير عبد الله بن عبد العزيز ولي العهد السعودي (آنذاك) مقترحاً في يوليو عام ٢٠٠٤، يرى بضرورة إحلال قوات سلام إسلامية محل القوات الأمريكية في العراق، إلا أن الحكومة العراقية المؤقتة والحكومة الأمريكية لم ترحبا بهذا الاقتراح، وخلال صيف ٢٠٠٤ سعت الحكومة العراقية المؤقتة إلى تطبيع علاقاتها مع السعوديّة ودول الجوار، وقام رئيس الوزراء العراقي في تلك الفترة إياد علاوي بزيارة لسوريا والأردن ولبنان والسعوديّة بغرض إعادة

(ISSN: 2536 - 9555)

العلاقات الدبلوماسية مع هذه الدول، وفي زيارته لجدة في التاسع والعشرين من يوليو ٢٠٠٤ أعلن عن إعادة فتح سفارتي البلدين واستئناف العلاقات الدبلوماسية، كما حثت السعوديّة الحكومة العراقية وحكومة الولايات المتحدة على ضرورة أن تكون الانتخابات العراقية التي عقدت في الثلاثين من يناير ٢٠٠٥ ممثلة لجميع شرائح المجتمع العراقي، إلا أن مقاطعة الأحزاب السنية لهذه الانتخابات جعلت التمثيل السني في الجمعية الوطنية العراقية ضعيفا (المانع، ٢٠٠٥).

٤.٣ الدائرة الدولية

منذ تأسيس المملكة العربية السعوديّة ظهر بوضوح حرص حكام المملكة على علاقات جيدة ومميزة مع جميع شعوب العالم، بغض النظر على الخلفيات الدينية والعرقية لهم. وظل ملوك المملكة مخلصين لمبادئ وثوابت المؤسس الأول الملك عبد العزيز، بما يتعلق بجميع نواحي الحكم، وخصوصاً السياسة الخارجيّة للبلاد وتأكيدها الدائم على محاربة الإرهاب، والسعى نحو الرفاهية والخير لجميع شعوب الأرض، وهذا ما أكده الملك الراحل فهد بن عبد العزيز منذ بداية عهده حين حدد طبيعة السياسة الخارجيّة للمملكة وعلاقاتها بالعالم بقوله: "إن المملكة العربية السعوديّة لن تدخر وسعاً في يوم من الأيام في اتخاذ المواقف الإيجابية التي تخدم المصالح المشتركة وتهدف إلى دعم السلام العالمي ورخاء العالم أجمع ورفاهية الإنسان في جميع أنحاء العالم. إن المملكة تحرص كل الحرص على ما يدعم التعاون بين الأشقاء المسلمين والعرب والدول الصديقة في العالم" (المارك، ٢٠٠١).

وكانت المملكة العربية السعوديّة عضواً فاعلاً في المجموعة الدولية لتحقيق السلام العادل والدائم في مختلف أنحاء العالم، ولم تدخر المملكة وسعا من أجل تحقيق السلام العادل والشامل في كل بقاع الأرض، وكان نشاط المملكة في جميع المنظمات الدولية دليلاً واضحاً على أهمية تحقيق السلام العالمي، يقول خادم الحرمين الشريفين الملك الراحل فهد في هذا الإطار "نحن نعمل في المحيط الدولي الشامل داخل دائرة الأمم المتحدة وفروعها ومنظماتها، ونلتزم بميثاقها وندعم جهودها، ونحارب أي تصرف شاذ يسعى لإضعافها، وتقليص قوة القانون الدولي لتحل محلة السلاح ولغة الإرهاب، ولقد كانت تصرفاتنا وستبقى، تعكس

إحساسنا بالانتماء إلى المجموعة الدولية كأسرة واحدة مهما اختلفت مصالحها، وتصور إيماننا بمبادئ السلام على الحق والعدل، ونعتقد أن الأمن الدولي والاستقرار السياسي مرتبطان بالفعالية الاقتصادية ومنبثقان عنها" (الدرادكة، ٢٠١٥).

ويؤكد على ذلك المواقف الدولية والإقليمية المشهودة التي تبناها الملك الراحل فهد بن عبد العزيز في التغلب على الازمات السياسية والاقتصادية إقليميا وعالميا، انطلاقا من ايمانه الراسخ بأهمية أن يسود الاستقرار في العالم،ومنها مواقفه التاريخية من قضية أسعار البترول وحجم الإنتاج في دول أوبك، وحرصه وسعيه بكل إمكاناته للحفاظ على استقرار أسعار البترول، وعدم استغلال المملكة للأوضاع البترولية التي كانت سائدة لزيادة مواردها، فنظرته الى جميع القضايا الدولية بمنظار واحد، نظرة تؤمن بسيادة السلام واحلال التفاهم محل العدوان والحروب، فكان له دور بارز في الوساطة لوضع حد للحروب والصراعات العالمية كما هو الحال في أفغانستان، وفى لبنان، وفى اتفاق دايتون للسلام في البوسنة، وفى الصومال. واتساقا مع نظرته للسلام، أكد على أن انتشار الفقر في البلدان النامية، وعرقلة مشروعات التنمية فيها من المشكلات الحقيقية التي تهز الاستقرار العالمي، وهو ما يجعل الحل في إقامة نظام اقتصادي عادل، ومن ثم كانت مساعدة المملكة لمختلف الدول النامية عبر مؤسسات وصناديق سعودية خصصت لها اعتمادات مالية ضخمة (مزيودى، ١٩٩٦).

في إطار التفاعل المستمر للمملكة العربية السعوديّة مع ما تشهده الساحة العالمية من تحولات وتغيرات، وما يُثار عليها من قضايا ومشكلات، كان للمملكة موقفٌ واضحٌ حيال معظم هذه القضايا، ومن أبرزها قضية الإرهاب، إذ طغت قضية الإرهاب على جدول اعمال النظام العالمي مع كارثة الحادى عشر من سبتمبر ٢٠٠١، وفتحت هذه الكارثة الباب واسعا أمام الولايات المتحدة الامريكية لبسط نفوذها وسيطرتها كونها القوى الدولية الأولى والوحيدة ما بعد انهيار الاتحاد السوفيتي (جزر، ٢٠٠١).

ونتيجة ذلك، تركزت الحملة الموجهة من واشنطن على مسألة التمويل السعودي للهيئات التعليمية والدينية في العالم الإسلامي والعربى، ودعم هذه

(ISSN: 2536 - 9555)

الحملة التيار اليمينى المتعصب في اللوبى الصهيوني الذي استغل هذه الاحداث؛ لايجاد علاقة بين المملكة والإرهاب، وقد ظهر ذلك جليا فيما نشرته وسائل الاعلام الغربية بصفة عامة والأمريكية على وجه الخصوص من مقالات وتقارير محاولة تحميل من ينتمي الى تيار الوهابية مسؤولية التطرف الإسلامى أينما وجد (العيسوى، ٢٠٠٣).

ولكن، حرصت المملكة التأكيد على رفض هذه الاتهامات سواء من خلال ادانتها للهجمات التي تعرضت لها الولايات المتحدة، وذلك على لسان وزير خارجيتها "الأمير سعود الفيصل"، من خلال نفي الاتهام الذي وجهه الصحفي الامريكي "سيمون هرش" في "جريدة النيويورك تايمز"، بأن السعوديّة موَّلت أسامة بن لادن، وأوجدت تنظيم القاعدة (اللهوانى، ٢٠٠٨). كما كان للملك الراحل فهد بن عبد العزيز عديد التصريحات الرافضة للإرهاب، والمؤكدة في الوقت ذاته على موقف المملكة في محاربتها لهذه التنظيمات، ومن أبرز هذه التصريحات ما جاء فى١٠ نوفمبر ٢٠٠٣ بأن: "المملكة ستضرب الإرهابيين وأنها عازمة على التصدي للاعمال الاجرامية"، وكذلك ما جاء في نهاية عام ٢٠٠٣ حينما أكد على أن: "الموقف العالمى الرافض لكل اشكال الإرهاب يتطلب من مختلف دول العالم المزيد من تعزيز الجهود لمواجهته والقضاء عليه" (الحسن وآخرون، ٢٠٠٤). كما أكد في كلمته في افتتاح اعمال مجلس الشورى السعوديّ فى دورته الرابعة في أبريل ٢٠٠٥ على: "انه ليس فى ديننا مكان للعنف أو التعصب أو التطرف أو القهر أو الإرهاب أو الاعتداء على النفوس المعصومة والممتلكات، مؤكدا ان دين الإسلام بريء من هذه التصرفات، والمسلم الحق أبعد ما يكون عن القيام بهذه التصرفات أو التعاطف مع منفذيها، وأن المملكة لن تسمح لفئة مفسدة يقودها فكر منحرف أن تمس أمن هذا الوطن، أو تزعزع استقراره، كما انها لم تألُ جهدا، ولن تألو فى التصدى للإرهاب بكافة صوره وأشكاله، فهى تحاربه محليا، وملتزمة بالدعم التام لقرارات الامم المتحدة ذات الصلة بمحاربته.

وفى السياق ذاته، أظهرت تعاونها في الحرب الثقافية ضد الإرهاب، وهو ما برز من خلال تبنى المجموعة الفقهية لرابطة العالم الإسلامى التي اجتمعت في

مكة في يناير ٢٠٠٢ تعريفا حول مفهومى الإرهاب والجهاد، كما أنشئت مركز دولي لمكافحة الإرهاب في فبراير ٢٠٠٥ (فاضل، ٢٠١٥).

كما شاركت المملكة العربية السعوديّة في المؤتمرات والندوات التي ساهمت، وتسهم في مكافحة الإرهاب، ومن ذلك: المشاركة في مؤتمر الحوار بين الحضارات الذي أقيم في كازاخستان في أكتوبر ٢٠٠٣، وقدم فيه الملك الراحل فهد كلمة ألقاها نيابة عنه وزير العدل الشيخ عبدالله آل الشيخ، ومما جاء فيها: "إن الإرهاب لا وطن له ولا جنسية، كما أنه لا ينتمي لدين أو ثقافة أو حضارة معينة، ولا يمكن نسبته إلى أي حضارة أو لصق أوزاره بها، فهو عمل إجرامي معادٍ للإنسانية، ومخالف لرسالات الله سبحانه وتعالى، ولذا لا يمكن تحديد موطن له" (جريدة الجزيرة السعوديّة، ٢٤ سبتمبر ٢٠٠٩).

ومن الجدير بالذكر أن المعطيات التاريخية كافة تشير إلى أن جذور محاربة الإرهاب في الفكر السياسي السعودي قد تجسدت في الفهم العميق والحضاري للتطبيقات الدينية وللعلاقات الإنسانية، وفي اعتماد الوسطية سبيلاً ومجالاً للتأطير والحركة الفاعلة على المستويات الداخلية والخارجيّة (الوكالة الاهلية للإعلام، ٢٠٠٦)، وهذا ما حرص على تأكيده الملك فهد، فهو يطالب دوماً بضرورة التمييز بين الإرهاب وحق الشعوب المظلومة برد الظلم عن نفسها، من خلال وضع تعريف محدد وشامل لمفهوم الإرهاب، وذلك خلال خطابه الذي ألقاه في الأمم المتحدة في ١ أكتوبر ١٩٨٨ حين قال: " المملكة العربية السعوديّة بموقفها هذا من ظاهرة الإرهاب، إنما تنسجم وتتمشى مع المواقف التي سبق أن تبنتها مؤتمرات القمة العربية والإسلامية في هذا الشأن، كما أنها في الوقت الذي تضم فيه صوتها إلى الأصوات الداعية إلى عقد مؤتمر دولي تحت إشراف الأمم المتحدة لوضع تعريف للإرهاب، فإنها تؤكد ضرورة عدم الخلط بين ظاهرة الإرهاب الذي يهدف إلى تخريب المجتمع من أساسه، وحقوق الشعوب في الدفاع عن وجودها، والنضال من أجل حريتها وسيادتها، عندما تتعرض هذه الشعوب للاحتلال والسيطرة والعنف والتنكيل بصورة تتنكر لجميع المبادئ والقواعد الدولية "(وحيد،٢٠١٠).

(ISSN: 2536 - 9555)

١.٤.٣ العلاقات السعوديّة الامريكية

وفيما يخص علاقة المملكة بالدول الأخرى، فسوف تتناول الدراسة الحديث عن العلاقات السعودية– الأمريكية كمثال للسياسة الخارجية السعودية على المستوى الدولى. تقوم العلاقة بين البلدين على الاحترام والتعاون المتبادل والمصالح المشتركة، نظراً لتاريخها الطويل الذي يعود إلى عام ١٩٣١م، عندما بدأت تظهر بشائر إنتاج النفط في البلاد بشكل تجاري، ومنح حينها الملك عبد العزيز بن عبد الرحمن آل سعود– رحمه الله– حق التنقيب عن النفط لشركة أمريكية، تبعها توقيع اتفاقية تعاون بين البلدين عام ١٩٣٣م دعمت هذا الجانب الاقتصادي المهم.

وقد تميزت العلاقات السعوديّة الامريكية في عهد الملك فهد بالمتانة والقوة خاصة في بدايات التسعينيات، إلى حد وصفها بالتحالف الاستراتيجي، إلا أن ذلك لم يمنع من حدوث تباينات في بعض القضايا والمواقف التي أثرت على مسيرة علاقتهما، ففي الوقت الذى شهدت فيه علاقاتهما تقاربا كبيرا خلال ازمة الخليج الثانية، التي اعتبرها البعض العصر الذهبي في العلاقات السعوديّة الأمريكية، أ

وكما وصفها الرئيس الامريكى "جورج بوش الاب" بأنها "كانت مرحلة تعاون لا مثيل لها بين أمتين عظيمتين"، حيث زار الملك الراحل فهد بن عبدالعزيز الولايات المتحدة، والتقى الرئيس رونالد ريغان في واشنطن في عام ١٩٨٥، والتي ترتب عليها ثلاث زيارات قام بها الرئيس جورج بوش (الأب) في الفترة ما بين عام ١٩٩٠ حتى عام ١٩٩٢، وفي كل هذه الزيارات كان الملك فهد على رأس مستقبليه، وفي عام ١٩٩٤ زار الرئيس الأمريكي الأسبق بيل كلينتون المملكة، والتقى الملك فهد وبحثا العلاقات بين البلدين. حيث دخلت العلاقات السعوديّة الأمريكية منعطفاً آخر في هذه الفترة وبالتحديد أثناء وبعد حرب الخليج الثانية (عليان، ٢٠١٧).

إلا أنه بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١، دخلت العلاقات الأمريكية السعوديّة مرحلة التراجع الأشبه بالقطيعة، باعتبار أن أغلبية منفذي الهجوم كانوا سعوديين، إلا أن التوتر لم يدم طويلا إذ كانت المملكة في طليعة الدول التي شاركت في الحرب ضد الإرهاب، لتبدأ العلاقات بالرجوع إلى ما كانت عليه قبل أحداث

الحادي عشر، واستمرت المملكة في دعمها للولايات المتحدة كحليف تاريخي، ومما يدل على قوة علاقات البلدين في عهد الملك فهد ما ذكره الرئيس الامريكى "بوش الاب" عند وفاته بأن: "الملك الراحل فهد كان رجلا حكيما وزعيما حظي بالاحترام في مختلف أنحاء العالم... لقد كان صديقا وحليفا قويا للولايات المتحدة على مدار عقود" (مكارثي، ٢٠٠٥).

٤. الخاتمة

تناولت الدراسة السياسة الخارجية للمملكة العربية السعودية فى عهد الملك فهد، حيث استعرضت المحددات الداخلية والخارجية لهذه السياسة، واتضح ان كل من المحددات الداخلية والخارجية يلعب دورًا محوريًا فى صياغة السياسة الخارجية السعودية. كما فحصت الدراسة الدوائر التى تنشط فيها السياسة الخارجية السعودية، وهى الدائرة الخليجية، الدائرة الإقليمية، الدائرة العربية، الدائرة الدولية، وذلك من أجل الإجابة على التساؤل الرئيس للدراسة: ما مدى الثبات والاستمرارية فى السياسة الخارجية السعودية فى عهد الملك فهد رغم المستجدات العربية والاقليمية والدولية؟ واتضح أن السياسة الخارجية السعودية فى عهد الملك فهد تميزت بالثبات والاستمرارية. وقد حدد الأساس الأيديولوجى للسياسة الخارجية السعودية القائمة على المبادئ الإسلامية حدود أولوية الإتجاه الإسلامى لنشاط المملكة على الصعيد الخارجى، بالإضافة إلى ذلك فإن الإعتدال والوسطية فى هذه الفترة كانت السمة المميزة للسياسة الخارجية السعودية.

وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: أولا، لم تتأثر السياسة الخارجية السعودية فى عهد الملك فهد بالمستجدات التى حدثت على المستوى الخليجى والعربى والإقليمى والدولى، بل ظلت سياستها مرتكزه على مبادئ ثابتة. حيث أن السياسة الخارجيّة للمملكة تقوم على مبادئ وثوابت ومعطيات جغرافية، وتاريخية، ودينية، واقتصادية، وأمنية، وسياسية، وضمن أطر رئيسية أهمها حسن الجوار، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، وتعزيز العلاقات مع دول الخليج والجزيرة العربية، ودعم العلاقات مع الدول العربية والإسلامية بما يخدم المصالح المشتركة لهذه الدول، ويدافع عن قضاياها، وانتهاج سياسة عدم الانحياز، وإقامة علاقات تعاون مع الدول الصديقة، ولعب دور فاعل في إطار المنظمات الإقليمية

(ISSN: 2536 - 9555)

والدولية. وتنشط هذه السياسة من خلال عدد من الدوائر الخليجية، والعربية، والإقليمية، والدولية. ثانيا، لعب الملك فهد دورًا محوريًا في معالجة كثير من القضايا الخليجية والعربية والإقليمية والدولية. خليجيًا، ظهر الدور السعودي في عهد الملك فهد بشكل واضح خلال العديد من الازمات التي اندلعت في منطقة الخليج، وفى مقدمتها ازمة الخليج الثانية ١٩٩٠. عربيا، أولت المملكة خلال عهد الملك الراحل فهد اهتماما كبيرا بالقضايا العربية الرئيسة التي مثلت مرتكزات أساسية في بناء الوحدة العربية، والحفاظ على اللحمة بين دولها، ومن أبرز هذه المواقف: القضية الفلسطينية، القضية اللبنانية، حرب اليمن (١٩٩٠-١٩٩٤)، نزاع المغرب والجزائر ١٩٨٧، تسوية الخلافات بين سوريا الاردن ١٩٨٥، النزاع بيم مصر وقطر١٩٨٥، ترسيم الحدود مع دول الجوار العربي، الحربب العراقية الامريكية. إقليميا، عارضت المملكة الغزو الأمريكى للعراق. جاء هذا الموقف منسجما مع الثوابت السعودية فى ضرورة الحفاظ على أمن واستقرار المنطقة، وبالتالى رفضت تقديم الدعم للغزو الأمريكى للعراق. دوليًا، حرص الملك فهد على إقامة علاقات جيدة ومميزة مع جميع شعوب العالم، بغض النظر عنى الخلفيات الدينية والعرقية لهم. وظل ملوك المملكة مخلصين لمبادئ وثوابت المؤسس الأول الملك عبد العزيز، بما يتعلق بجميع نواحي الحكم، وخصوصاً السياسة الخارجيّة للبلاد وتأكيدها الدائم على محاربة الإرهاب، والسعى نحو الرفاهية والخير لجميع شعوب الأرض.

المصادر والمراجع

- ابن حارب، ع (١٩٩٩)، السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة، المكتب الجامعى الحديث، الاسكندرية.
- أبو الفتوح، م (٢٠٠١)، السعوديّة والدائرة العربية من عبد العزيز الي فهد، جريدة الاهرام، ٢٠٠١/١٠/٢٤.
- آل هيضه، ع (٢٠١٥)، السعودية ملك يوقف الإحتلال بالقوة، وشعب يفتح أبوابه للكويتين، جريدة الشرق الأوسط، ٢ أغسطس ٢٠١٥، متاح على https://aawsat.com/home/article.

- بهلوان، س (٢٠٠٥)، قراءة في الحرب العراقية– الإيرانية ١٩٨٠، مجلة جامعة دمشق، ع ٩٢.
- بوفر، ا (١٩٧٠)، مدخل الى الاستراتيجية العسكرية، ترجمة اكرم ديري، الهيثم الايوبي، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت.
- جلود، م (٢٠٠٨)، صناعة القرار السياسي في المملكة العربية السعودية، مجلة دراسات إقليمية، ١٢(٥).
- جنسن، ل (١٩٨٩)، تفسير السياسة الخارجية، ترجمة محمد بن احمد مغنى ومحمد السيد سليم، جامعة الملك سعود، الرياض.
- حسن، إ (١٩٩٦)، الصراع الدولى في الخليج العربى، العدوان العراقى على الكويت: الأبعاد والنتائج العربية والدولية، مؤسسة الشراع العربى، الكويت.
- الحسيني، م (٢٠٠٣)، إيران والإستراتيجية الأميركية بعد احتلال العراق، جريدة البيان الإماراتية، ٢٠٠٣/٦/١٥.
- الخيال، م (١٩٩٢)، الإعلام الخارجي ودوره في تحقيق أهداف السياسة الخارجيّة مع التطبيق على المملكة العربية السعوديّة، بحوث دبلوماسية، معهد الدراسات الدبلوماسية، وزارة الخارجيّة، السعوديّة، ع ٨.
- الدرادكة، ف، قراءة في سيرة ومسيرة الملك فهد بن عبد العزيز، جريدة الجزيرة السعوديّة، ٢٠١٥/٤/١١.
- الدويك، ع (٢٠٠٣)، حرب الخليج الثالثة: الطريق إلى الحرب، المكتب المصرى الحديث، القاهرة.
- الدويهش، ف (٢٠٠٦)، **هل** انتهى النزاع العراقى الكويتي، المعهد العربى للبحوث والدراسات الاستراتيجية، القاهرة.
- رسلان، ه (٢٠٠٣)، تعقيدات التحول السياسي في السعوديّة، ملف الأهرام الإستراتيجي، مؤسسة الأهرام، العدد (١٠٢).
- رفله، ف وآخرون (١٩٦٥)، جغرافية الوطن العربى: دراسة طبيعية واقتصادية وسياسية مع دراسة شاملة للدول العربية، دار النهضة المصرية، القاهرة.
- الركن، م(١٩٩٣)، البعد التاريخى والقانونى للخلاف بين الامارات العربية المتحدة وإيران حول الجزر الثلاث، مجلة التعاون الخليجى، مجلس التعاون الخليجى، الرياض، ع ٢٨.

(ISSN: 2536 - 9555)

- زهرة، ا(يوليو ١٩٨٢)، أبعاد الغزو الاسرائيلى للبنان، مجلة السياسة الدولية،، العدد (٦٩).
- السعدون، ع (٢٠٠٢)، العلاقات السعوديّة الإيرانية من التوتر الى التقارب (١٩٨٣–٢٠٠٠)، بحوث دبلوماسية، معهد الدراسات الدبلوماسية، وزارة الخارجيّة، السعوديّة، ع ١١.
- سلامة، غ (١٩٨٠)، السياسة الخارجيّة السعوديّة: دراسة في العلاقات الدولية، ط ١، معهد الإنماء العربي، باريس.
- سليم، م (١٩٩٨)، تحليل السياسة الخارجيّة، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة.
- السمارى، ف والجهيمى، ن (٢٠٠١)، المملكة العربية السعوديّة في عهد خادم الحرمين الشريفين فهد بن عبد العزيز آل سعود، دليل موجز بأبرز الإنجازات والمواقف، دارة الملك عبد العزيز، الرياض.
- السويدى، ج، (١٩٩٦)، إيران والخليج والبحث عن الاستقرار، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الامارات.
- سيمونز، ج (٢٠٠٤)، عراق المستقبل : السياسة الأمريكية في إعادة تشكيل الشرق الأوسط، ترجمة سعيد العظيم، دار الساقي، بيروت.
- شاش، ط (١٩٩٥)، المواجهة والسلام في الشرق الأوسط، الطريق الى غزة أريحا، ط ١، دار الشروق، القاهرة.
- الشاعر، ك (٢٠٠٩)، تطور الدور السعوديّ في النظام العربى في عهد الملك عبد الله بن عبد العزيز، معهد البحوث والدراسات العربية، جامعة الدول العربية، القاهرة.
- الشريف، ع (١٩٨٢)، جغرافية المملكة العربية السعوديّة، دار المريخ، الرياض.
- عبد المجيد، ع (٢٠٠٧)، العلاقات السعوديّة الإيرانية ١٩٨٢–١٩٩٧، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، الامارات.
- عطوان، (٢٠١٥)، العلاقات السعوديّة التركية، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة.
- العفيفى، ف (٢٠٠٠)، سياسة المملكة العربية السعوديّة تجاه الصراع العربي الإسرائيلي، الداره، العدد الرابع.
- عليان، أ (٢٠١٧)، العلاقات الأمريكية السعوديّة، باقية وتتمدد، جريدة الأيام السعوديّة، ٢٠١٧/٥/١٣.
- عنان، م (١٩٨٧)، السعوديّة وهموم العرب خلال نصف قرن ١٩٢٣–١٩٧٨، منشورات المكتب العالمى للطباعة والنشر، بيروت.

- العوينى، م (١٩٨٢)، العلاقات الدولية المعاصرة: النظرية والتطبيق الاستخدامات الإعلامية، مكتبة الانجلو مصرية، القاهرة،.
- الفضيل، ز (٢٠١٤)، توجهات المملكة العربية السعوديّة في عهد خادم الحرمين الشريفيين: قراءة في خطب الملك فهد بن عبد العزيز آل سعود وكلماته، مجلة الدارة، دارة الملك عبد العزيز، الرياض، السنة ٤١، ع٢.
- كيشيشسان ج (٢٠١٢)، المملكة العربية السعوديّة: اختطاط مستقبل منخفض الكربون، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الدول العربية، ٢٠١٢/٥/١، متوفر على الرابط: http://www.arabstates.undp.org.
- المارك، ع (٢٠٠١)، نمو العلاقات السياسية والدبلوماسية للمملكة العربية السعوديّة في عهد خادم الحرمين الشريفين، في: السياسة الخارجيّة للمملكة العربية السعوديّة في عهد خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز، الرياض، معهد الدراسات الدبلوماسية.
- المانع، ص (٢٠٠٥)، العلاقات السعوديّة – العراقية في أعقاب احتلال العراق، مجلة آراء، مركز الخليج للأبحاث، السعوديّة، العدد السابع.
- محافظة، ع (٢٠٠١)، الديمقراطية المقيدة، حالة الاردن ١٩٨٩-١٩٩٩، مركزدراسات الوحدة العربية، بيروت.
- مختارات من الخطب الملكية (١٩٩٧)، داره الملك عبد العزيز، متاح على https://darahstore.com/product
- مرداد، ع (٢٠٠١)، خادم الحرمين الشريفين وقضايا دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية: حرب تحرير الكويت، في: معهد الدراسات الدبلوماسية (محرر)، السياسة الخارجيّة للمملكة العربية السعوديّة في عهد خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز، وزارة الخارجيّة السعوديّة، الرياض.
- مزيودى، م (١٩٩٦)، فهد بن عبد العزيز خادم الحرمين الشريفيين وحامل اللواءين، بيروت.
- مصباح، ز(١٩٩٤)، السياسة الخارجية، منشورات ELGA فاليتا، مالطا.
- معتوق، م (١٩٨٣)، وقائع الحرب الإسرائيلية الفلسطينية في لبنان، مؤسسة مطابع معتوق، لبنان.
- مقبل، ت (٢٠٠٧)، دور خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز في دعم القضية الفلسطينية ونصرتها، جامعة الملك فيصل، السعوديّة.

(ISSN: 2536 - 9555)

- مكارثى، م (٢٠٠٥)، سر قوة العلاقات الأميركية السعوديّة خلال حكم الملك فهد، جريدة الوسط البحرينية، ٢٠٠٥/٨/٥.
- المنوفى، ك (٢٠٠٦)، مقدمة فى مناهج وطرق البحث فى علم السياسة، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد واالعلوم السياسية.
- نوفل، ع (١٩٩٢)، صنع القرار السياسى فى المملكة، الملك، مجلس الوزراء، الوزارات، مجلس الشورى، السياسة الخارجيّة للمملكة العربية السعوديّة فى مائة عام، معهد الدراسات الدبلوماسية، وزارة الخارجيّة السعوديّة
- الهباس، خ (٢٠١٥)، السياسة السعوديّة في عهد الملك سلمان: الاستمرارية والتحديات، جريدة الحياة، ٢٠١٥/٢/٢.
- وحيد، ش (٢٠١٠)، تجربة التعاون الدفاعي المشترك بين دول مجلس التعاون، مجلة آراء، مركز الخليج للأبحاث، السعوديّة.
- Aggestam, L. (1972), Role conception and the politics of identity in foreign policy, ARENA Working Paper, WP 99/8. Retrieved from: http://www.arena.uio.no/publications/wp99.
- AL-Angari, A.N. (2002), The Palestine Issue in Saudi Arabian Foreign Policy,Saudi Arabia Ministry of Interior, Riyadh. Retrieved from: https://www.my.gov.sa/wps/portal/snp/pages/agencies/agencyDetails/
- Keller, J. W. (2005), Leading style, regime type, and foreign policy crisis behavior: a contingent monadic peace, *International Studies Quarterly*, Vol. 49, pp. 204-209.
- Frankel، J. (1963), the Making of foreign policy: an analysis of decision-making، Oxford University Press،London.
- Hermann C. F. (1990), Changing course: when government choose to redirect, International Studies Quarterly, 34 (1).